الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5825.2
بتغير قدره
-32.6
0.56%

«هيئة الاستثمار» تعمل على صياغة اقتراح بتغيير مواد قانون خطة التنمية

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان الهيئة العامة للاستثمار تعمل حاليا على صياغة اقتراح سيتم رفعه إلى مجلس الوزراء يقضي بتغيير مواد قانون خطة التنمية المتعلقة بالأسهم التي لا يكتتب فيها المواطنون في الشركات التي تؤسسها الحكومة لتنفيذ المشاريع التنموية التي ستؤول حسب القانون إلى المستثمر الإستراتيجي لكي يشتريها بسعر المزاد. ورجحت المصادر ان يكون ذلك التغيير الذي تسعى إليه «الهيئة» لمصلحة المواطنين، مبينة ان التغيير سيسمح باكتتاب المواطنين بنسب عادلة في كل الأسهم المخصصة لهم في شركات الخطة التنموية حيث سيتملك فيها المواطنون نسبة 50٪.

● محمود فاروق

معززاً مركز "بيتك" الأول محلياً في إجمالي الأصول

العمر: 25٪ نمو في أرباح «بيتك ـ تركيا» بنهاية الربع الثالث

أعلن بيت التمويل الكويتي التركي (بيتك ـ تركيا) عن تحقيق صافي أرباح بلغ 160,5 مليون ليرة تركية حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي، بنسبة زيادة 25٪ عن الفترة نفسها من العام السابق، محافظا بذلك على معدل نمو ثابت منذ بداية العام ومحققا مؤشرات نمو كبيرة، إذ وصل معدل كفاية رأس المال في نهاية سبتمبر الماضي إلى 16,5٪، وزادت الأصول إلى 13,671 مليار ليرة بنسبة زيادة 58,13٪ مقارنة بنفس المدة من العام الماضي، وقد ساهمت الزيادة في الأصول في تقوية القيمة الإجمالية لأصول «بيتك» بنهاية الربع الثالث، إذ ارتفع حجم الأصول إلى 13,3 مليار دينار، بنسبة زيادة 10,4٪، مما جعل «بيتك» يحتل المركز الأول على مستوى البنوك الكويتية في اجمالي الأصول.

وقال رئيس مجلس إدارة «بيتك ـ تركيا» الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي (بيتك) محمد سليمان العمر إن هذه النتائج المتميزة والمؤشرات المالية الايجابية، تعبر عن الخطط الموضوعة والجهود المبذولة على جميع المستويات وبتعاون جميع العاملين في البنك، لتعزيز المركز المالي والمحافظة على معدل من النمو المستقر والأداء المتوازن لكافة الأنشطة والأعمال، وهذه النتائج استمرار لما حققه البنك من أرباح خلال الشهور الماضية، مشيدا في هذا الصدد بالجهود والمبادرات التي تقدمها الحكومة التركية لدعم الاقتصاد وفتح آفاق ومجالات عمل جديدة وتطوير التشريعات وتعزيز دور القطاع الخاص وإعطاء الأولوية للملف الاقتصادي.

محمد العمر

58٪ زيادة بالأصول ومنتجا الذهب والصكوك حققا طفرة بالأداء

وشدد العمر على ان «بيتك» تركيا يعمل وفق خطة محددة ومدروسة ليصبح من اكبر البنوك العاملة في السوق التركي من خلال التوسع بافتتاح فروع جديدة وخدمة شرائح متنوعة من العملاء بالإضافة إلى طرح منتجات وخدمات تستقطب فئات جديدة من مختلف الشرائح، كما يستهدف البنك التوسع في أسواق الدول المجاورة لتركيا، بالإضافة إلى الهدف الاستراتيجي وهو ربط السوق التركي بأسواق دول مجلس التعاون وتعميق المصالح بين الجانبين من خلال توسيع التبادل التجاري والمشاريع المشتركة.

ولفت العمر إلى ان «بيتك ـ تركيا» استطاع خلال الفترة الأخيرة إطلاق منتجات متميزة مثل صندوق الاستثمار في الذهب، وهو الأول من نوعه وتم طرحه عبر بورصة اسطنبول، حيث يعبر المنتج عن اهتمام الأتراك باقتناء الذهب وتبادله في المناسبات المختلفة وبالتالي فإن الإقبال الكبير الذي حظي به المنتج كان متوقعا، وأكد ان «بيتك ـ تركيا» حريص على الاستجابة لطموحات عملائه ويقدم منتجاته بعد استطلاع واسع لآرائهم وبحث مكثف لاحتياجاتهم مع الحرص على توافر عناصر الإبداع والابتكار والجودة في المنتجات والخدمات التي تقدم للعملاء.

وأشار إلى إعلان البنك خلال الشهور الماضية عن صفقتي صكوك بقيمة 450 مليون دولار تم تغطيتهما بأكثر من 150٪ من عدة بنوك كبرى في المنطقة والعالم مما يعكس الثقة الكبيرة، كما ساهم ذلك في مبادرة الحكومة التركية لإصدار تشريع يتعلق بإصدار الصكوك، بعدما تقدم العديد من الشركات التركية برغبتها في إصدار صكوك لتغطية توسعاتها المحلية والعالمية وتوفير التمويل اللازم لنمو أعمالها ورفع قدراتها التشغيلية والإنتاجية للمنافسة في الأسواق المختلفة، وبهذا يكون «بيتك ـ تركيا» قد حقق قيمة مضافة مهمة للسوق التركي الذي يحظى بمعدلات نمو جيدة وزيادة كبيرة في عدد الشركات المنتجة التي تبحث عن فرص تمويل وترى في الصكوك أداة مناسبة.

تأكيد جديد على النجاح في تطبيق المعايير العالمية

«المتحد» يحصد شهادة «آيزو 27001»

أعلن البنك الأهلي المتحد عن حصوله مؤخرا على شهادة «آيزو 27001» والتي تعتبر من أرفع الشهادات في العالم في مجال حماية أمن المعلومات، وذلك في تأكيد جديد على إنجازات البنك ونجاحاته في تطبيق أرفع المعايير العالمية فيما يخص الحفاظ على سلامة وسرية البيانات المصرفية وتأمين الحماية المتكاملة لمنظومته المعلوماتية.

وبهذه المناسبة قالت المدير التنفيذي لإدارة تكنولوجيا المعلومات ومجموعة العمليات في البنك الأهلي المتحد جهاد الحميضي، في تصريح صحافي: «أن حصول البنك الأهلي المتحد على هذه الشهادة يعد بمثابة خطوة هامة نحو بروزه عالميا في مجال أمن المعلومات، ونقطة انطلاق هامة في مجال تطبيق الممارسات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات في سبيل ضمان جاهزية المعلومة وصحتها وسريتها وتأمين منظومة معلوماتية تتمتع بأعلى درجات الأمن المصرفي وبما يتناسب مع مكانة البنك الرائدة إقليميا».

وأكدت الحميضي ان هذا الانجاز جاء نتيجة الجهود التي بذلها البنك في وضع وتنفيذ المعايير الدولية في مجال سرية المعلومات، لافتة إلى أن شهادة «آيزو 27001» تزيد من ثقة عملاء ومساهمي المتحد في أدائه باعتبارها أقوى الشهادات الخاصة بأمن المعلومات على مستوى العالم حيث لا يحصل عليها إلا المؤسسات التي تثبت بالفعل قدرتها في المحافظة على مستويات عالية من الأداء.

وأشارت إلى أن حصول البنك على هذه الشهادة المهمة يؤكد ان تطوير التقنيات المصرفية يأتي بالتزامن مع الأولويات الإستراتيجية للبنك مع الأخذ في الاعتبار أن تكنولوجيا نظم المعلومات تعتبر من دعائم الخدمات المصرفية والتمويلية لأي بنك.

وأضافت بالقول: «يأتي حصولنا على هذه الشهادة الدولية بمثابة ثمرة للجهود الدؤوبة التي يبذلها فريق نظم المعلومات بالبنك في سبيل تطبيق أرفع المعايير الدولية في مجال أمن إدارة المعلومات، خصوصا أنه قد سبق للبنك أن حاز منذ عام تقريبا شهادة الآيزو لأمن نظم السداد بالبطاقات المصرفية، لنكون بذلك من المصارف القليلة في المنطقة التي تجمع بين هذين الإنجازين، مما يعكس تفوق مجموعة عمل تقنية المعلومات في البنك المتحد».

الجدير بالذكر ان شهادة الآيزو 27001 جزء من حزمة معايير الآيزو العالمية، وتعنى بشكل خاص بوضع معايير صارمة وإرشادات مفصلة للمؤسسات بشأن ضمان أمن نظم المعلومات والبيانات التي لديها، ولا تمنح إلا للشركات والجهات التي تثبت أن هذه المعايير الدولية باتت جزءا لا يتجزأ من منهجية عملها ومن حزمة إجراءات مطبقة بصورة فاعلة في مجال أمن البيانات ونظم المعلومات لديها.

صورة ضوئية عن شهادة الآيزو التي حصل عليها «المتحد»

البنوك طالبت "المركزي" بإعادة النظر فيه.. و"الوطني" و"بيتك" سباقان في التحرر منه

«التركز الائتماني».. التحدي الأكبر للبنوك المحلية في 2012

مع بدء العد التنازلي لنهاية السنة المالية 2011، وبعد نجاح البنوك المحلية في تحقيق نمو بأرباح الربع الثالث وصلت الى 5,1٪، طالبت وكالات التصنيف العالمية ومصرفيون البنوك الكويتية بضرورة التحرر من عقدة التركز الائتماني، حيث سيساهم ذلك في زيادة قدرة البنوك التمويلية وتوسعها في التمويل، علما ان بنك الكويت المركزي قد حدد سقفا للتركز الائتماني في البنوك بنسبة 15٪ لجميع القطاعات من رأسمال البنك بمفهومه الشامل، والتي يندرج تحتها نسب يحددها البنك لكل قطاع يعمل فيه، بحسب إستراتيجيته، والأهداف التي يسعى الى تحقيقها.

وفي هذا الصدد علق مصدر مصرفي لـ «الأنباء» قائلا: «البنوك المحلية قد طلبت بالفعل من المركزي مع نهاية اكتوبر الماضي ضرورة زيادة التركز الائتماني في التمويل، سعيا لتخفيف الضغوط الائتمانية المترتبة على هيكلها الائتماني جراء التسويات التي قامت بها البنوك مؤخرا».

وأوضح المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه ان المصارف مطالبة بتوزيع أنشطتها جغرافيا واستثماريا فضلا عن تنويع قاعدة عملائها للخروج من نفق التركز الائتماني في الوقت الذي تشير فيه غالبية التكهنات الى أن الأسوأ بالنسبة للبنوك المحلية «مر تقريبا»، وهو ما يمكن قياسه نظريا من أداء المصارف في الربع الثالث، إلا ان البنوك لاتزال عمليا ضرورة تبني بعض الإجراءات اللازمة لتحقيق الانتعاشة الحقيقية.

وفي مقدمة تلك الإجراءات ضرورة الاستغناء عن سياسة التركز الائتماني بمفهومه الشامل للعميل سواء على المستوى الجغرافي أو الأدوات الاستثمارية.

واضاف المصدر ان أولى تداعيات الأزمة المالية قد تمثلت في خلق جيل كامل من الشركات المتعثرة والناتج عن تراجع مستويات السيولة فضلا عن انخفاض قيم أصول تلك الشركات وتحديدا العقارية منها بالتزامن مع تراجع معدلات المشاريع المنتجة

وبين قائلا: «لا ينطبق على غالبية الجهات في الوقت الحالي لقب عميل مليء يستحق الحصول على الائتمان الجديد»، فبعد مراجعة نقدية بسيطة للجهات التي تستحق الائتمان الجديد، ومدى الضرر الذي خلفته تداعيات الأزمة ستجد المصارف نفسها مجددا امام لحظة المواجهة مع خيار التركز الائتماني، لكن هذه المرة مع نوعية جديدة من العملاء، إلا انها من حيث التوصيف الائتماني لا ترقى لأن تعزز انطباع تنوع العملاء، وربما يؤكد ذلك انكماش معدلات السيولة الائتمانية في السوق المحلي رغم ارتفاع الفوائض المالية لدى المصارف.

ومن أمثلة البنوك التي تحررت بالفعل من عملية التركز الائتماني من الناحية الجغرافية بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي، حيث كانا سباقين الى التوسع في أسواق جديدة من ماليزيا الى تركيا ومصر والأسواق الخليجية.

ومن يطلع على تقارير وكالات التصنيف يلاحظ ان هذه التوسعات أثرت إيجابا على التصنيفات للمدى البعيد والنظرة المستقبلية بشكل ملموس.

وبالنهاية فإن التركز الائتماني يعد التحدي الأكبر على البنوك المحلية في 2012 وعليها الاستعداد لمواجهته، عبر إفراز منتجات مالية جديدة متنوعة في مختلف القطاعات، إضافة الى التنوع في الأسواق والعملاء.

● محمود فاروق

البنوك تواجه تحديات جديدة في الائتمان خلال المرحلة المقبلة

قبل اختبار يومي الأربعاء والخميس المقبلين

«المقاصة» عالجت 3 نقاط خلل اشتكت منها شركات الوساطة

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان الشركة الكويتية للمقاصة تمكنت من معالجة 3 نقاط من النقاط الـ5 التي تمثل أوجه خلل في نظام التداول الجديد الذي تعتزم البورصة تطبيقه في أقرب وقت، وكانت شركات الوساطة العاملة في السوق قد رفعت كتابا رسميا بشأنها لهيئة أسواق المال في وقت سابق، لافتة الى ان «المقاصة» تبذل مساعي حثيثة لمعالجة النقطتين المتبقيتين قبل الاختبار المزمع انعقاده يومي الأربعاء والخميس المقبلين.

وقالت المصادر ان النقاط الـ 3 التي تم معالجتها هي التوصل لآلية احتساب عمولة الآجل للصفقات التي تزيد قيمتها على 50 ألف دينار، ومعالجة الخلل الذي كان يظهر في خانة الرصيد التراكمي الموجود في تقرير 200، حيث كانت تحتوي هذه الخانة على بيانات خاطئة رغم أن الرصيد الافتتاحي صحيح وكذلك رصيد الإقفال صحيح، وهو ما ظهر في الاختبار الأول الذي تم في أكتوبر الماضي.

وأضافت المصادر ان عدم ظهور كمية الأسهم الخاصة بشراء عقود الآجل في تفاصيل العمليات من النقاط التي تم أيضا معالجتها.

وأشارت المصادر الى ان النقطتين اللتين تعمل «المقاصة» على إيجاد حلول لهما قبل الاختبار المقبل هما وضع آلية لترتيب أرصدة الأسهم، وآلية أخرى لترتيب المتداولين في تقرير 200.

● شريف حمدي

متداول يتطلع لعلاج المشاكل القائمة في البورصة